

صندوق ميفك للمرابحة بالريال السعودي
صندوق استثماري مفتوح
(مدار من قبل شركة الشرق الأوسط للإستثمار المالي)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
مع تقرير المراجع المستقل لحاملي الوحدات

الصفحات

-	تقرير فحص المراجع المستقل لحاملي الوحدات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل الشامل
٣	قائمة التغيرات في صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات
٤	قائمة التدفقات النقدية
١٣-٥	الإيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مراجعي الحسابات المستقل

إلى السادة/ مالي الوحدات

صندوق ميفك للمراجعة بالريال السعودي

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٢/١)

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الصندوق ميفك للمراجعة بالريال السعودي (الصندوق) المدار من قبل شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (مدير الصندوق) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للصندوق والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
- قائمة الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في صافي الموجودات العائدة لحاملي الوحدات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م من قبل مراجع اخر والذي أبدى رأي واستنتاج غير معدل في تقريره بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢١م

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("المعايير الدولية") والبيانات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ولتتماشى مع الأحكام المعمول بها في نظام صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية، وأحكام وشروط الصندوق، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق هو المسؤول عن تقدير قدرة الصندوق على الاستمرارية، وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تعترض إدارة الصندوق تصفية أو إيقاف عملياتها التشغيلية، أو عندما لا يكون هناك خيار واقعي اخر بخلاف ذلك.

إن الأشخاص المكلفون بالحكومة خاصة مجلس إدارة الصندوق هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي

تقرير مراجعي الحسابات المستقل

إلى السادة/ ماليي الوحدات
صندوق ميفك للمراجعة بالريال السعودي
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٢/١)

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمه)

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً رأياً. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقديم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقديم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.



عن البسام وشركاؤه

أحمد عبدالمجيد مهندس
محاسب قانوني
ترخيص رقم: ٤٧٧
الرياض: ٥ رمضان ١٤٤٤ هـ
الموافق: ٢٧ مارس ٢٠٢٣

الخبر

تلفون +966 13 893 3378 ص.ب 4636
فاكس +966 13 893 3349 الخبر 11557

جدة

تلفون +966 12 652 5333 ص.ب 15651
فاكس +966 12 652 2894 جدة 21454

الرياض

تلفون +966 11 206 5333 ص.ب 69658
فاكس +966 11 206 5444 الرياض 11557

صندوق ميפק للمرابحة بالريال السعودي
صندوق استثماري مفتوح
(المدار من قبل شركة الشرق الأوسط للإستثمار المالي)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
(المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	إيضاح
		الموجودات
-	-	التقديية وشبة التقديية
-	-	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
-	-	اتعاب ادارة مستحقة
-	-	إجمالي المطلوبات
-	-	صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات
-	-	الوحدات مصدرة (بالعدد)
-	-	صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة للوحدة

صندوق ميפק للمرابحة بالريال السعودي
 صندوق استثماري مفتوح
 (مدار من قبل شركة الشرق الأوسط للإستثمار المالي)
 قائمة الدخل الشامل الأخر
 للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
 (المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	إيضاح
		دخل الاستثمار
		أرباح محققة وغير محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٠,٧٩٤	-	
٤٠,٧٩٤	-	
		المصروفات
		أتعاب ادارة
(٣٣,٢٩٠)	-	
(٣٣,٢٩٠)	-	
		اجمالي المصروفات التشغيلية
٧,٥٠٤	-	
		صافي الدخل للسنة
-	-	
		الدخل الشامل الأخر للسنة
٧,٥٠٤	-	
		إجمالي الدخل الشامل لسنة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ميפק للمرابحة بالريال السعودي

صندوق استثماري مفتوح

(مدار من قبل شركة الشرق الأوسط للإستثمار المالي)

قائمة التغيرات في صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

(المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	
١٢,٧٤٣,٠٠٠	-	صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات في بداية السنة
٧,٥٠٤	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		الاشترابات والاستردادات من حاملي الوحدات:
٤,٦٥٨,٧٣٢	-	الوحدات المصدرة
(١٧,٤٠٩,٢٣٦)	-	الوحدات المستردة
(١٢,٧٥٠,٥٠٤)	-	صافي التغير من معاملات الوحدات
-	-	صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات في نهاية السنة
		معاملات الوحدات
١٢٧,٤٣٠	-	كما في بداية السنة
٤٦,٥٦٦	-	الوحدات المصدرة
(١٧٣,٩٩٦)	-	الوحدات المستردة
(١٢٧,٤٣٠)	-	صافي التغير في عدد الوحدات
-	-	صافي عدد الوحدات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ميفك للمرابحة بالريال السعودي
صندوق استثماري مفتوح
(مدار من قبل شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
(المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٧,٥٠٤	-	صافي الدخل للسنة
		التعديلات على:
-	-	أرباح محققة وغير محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
-	-	
-	-	صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
		أنعاب إدارة مستحقة
٧,٥٠٤	-	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الاستثمارية
-	-	شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
-	-	متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
-	-	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٤,٦٥٨,٧٣٢	-	المتحصلات من إصدار الوحدات
(١٧,٤٠٩,٢٣٦)	-	استردادات الوحدات
(١٢,٧٥٠,٥٠٤)	-	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(١٢,٧٤٣,٠٠٠)	-	صافي التغير في النقدية وشبه النقدية
١٢,٧٤٣,٠٠٠	-	النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
-	-	النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

١. الصندوق وأنشطته

صندوق ميفك للمرابحة بالريال السعودي (الصندوق) - هو صندوق استثماري مفتوح مؤسس ومدار بواسطة إتفاق بين شركة الشرق الأوسط للإستثمار المالي (" مدير الصندوق ") والمستثمرين في الصندوق (حاملو الوحدات) .

هدف الصندوق هو تحقيق نمو رأسمالي وتوفير السيولة من خلال الإستثمار في أدوات مالية منخفضة المخاطر على أساس المعاملات التجارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك تحقيق عائد أعلى من العائد القياسي والذي يمثل مؤشر سايبور ثلاثة أشهر .

بدأ الصندوق عملياته في ٢٦ ربيع أول ١٤٣٢ هـ الموافق ١ مارس ٢٠١١ م بموجب قرار رقم ٥/٧٤٨١ من هيئة سوق المال بتاريخ ٢١ رمضان ١٤٣١ هـ الموافق ٣١ أغسطس ٢٠١٠ م .

عند التعامل مع حاملو الوحدات يعتبر مدير الصندوق أن الصندوق وحدة مستقلة، وبالتالي يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق .

٢. اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للوائح صناديق الإستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية ١٧ رجب ١٤٤٢ هـ (الموافق ١ مارس ٢٠٢١) والتي توضح بالتفصيل المتطلبات لجميع الصناديق داخل المملكة العربية السعودية. يبدأ سريان اللوائح المعدلة من ١٩ رمضان ١٤٤٢ هـ (الموافق ١ مايو ٢٠٢١).

٣. أسس الإعداد

١-٣ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢-٣ أسس القياس

القوائم المالية تم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، كما تم تعديلها. باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يعرض الصندوق يعرض قائمة المركز المالي بحسب السيولة.

٣-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية باستخدام العملة الرئيسية التي يعمل فيها الصندوق ("العملة الوظيفية"). يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهي العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالصندوق .

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف.

٤-٣ الأحكام والتقدير والتأثيرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. قد يؤدي عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات إلى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية للقيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي تؤثر في الفترات المستقبلية.

إن عدم التأكد من الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقدير في تاريخ التقرير، والتي لها خطر كبير في إحداث تعديل جوهرية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية اللاحقة تم وصفها أدناه. اعتمد الصندوق في افتراضاته وتقديراته على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إن الحالات والافتراضات الحالية قابلة للتطوير مستقبلاً حيث أنها قد تطرأ نتيجة لتغيرات السوق أو الحالات الناتجة خارج سيطرة الصندوق، مثل هذه التغيرات تنعكس على الافتراضات عندما تحدث.

الاستمرارية

قام مدير إدارة الصندوق بإجراء تقييم لقدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة عاملة وهو مقتنع بأن الصندوق لديه الموارد اللازمة لاستمرار العمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لا تدرك الإدارة وجود أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة عاملة. نتيجة لذلك، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م تم إسترداد كامل وحدات الصندوق، بالتالي لا يوجد أي وحدات مشترك بها كما في تاريخ التقرير. قامت إدارة الصندوق بإجراء تقدير لإحتمالية زيادة الأصول عن طريق الاشتراكات، والإدارة مطمئنة لقدرتها على تأمين الاشتراكات اللازمة لمواصلة عمليات الصندوق في المستقبل القريب.

١.٤ معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية مع تلك المستخدمة والمفصّل عنها في القوائم المالية السنوية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. هناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة تنطبق لأول مرة في عام ٢٠٢٢ م، ولكن ليس لها تأثير على القوائم المالية للصندوق. هناك العديد من التعديلات والتفسيرات الأخرى التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. ويرى مجلس إدارة الصندوق أن ذلك لن يكون له تأثير كبير على القوائم المالية للصندوق. يعتمد الصندوق اعتماد تلك التعديلات والتفسيرات، إن طبقت.

التعديلات

فيما يلي عدد من التعديلات على المعايير الصادرة والتي تسري اعتباراً من هذي السنة، ولكن ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية للصندوق، باستثناء ما يذكر بالأسفل.

تعديلات على المعايير الصادرة والمطبقة والتي تسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢ م

ملخص للتعديلات	سارية للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد تاريخ	الوصف	التعديلات على المعايير
تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد. وتنطبق هذه التعديلات على العقود التي لم تفب بها الشركة بجميع التزاماتها بداية من أول فترة تطبق فيها الشركة ذلك التعديل.	١ يناير ٢٠٢٢ م	العقود المجحفة - تكلفة إتمام العقد	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦: يزيل التعديل توضيح إعادة التعويض لسداد تحسينات العقارات المستأجرة. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩: يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "١٠ في المائة" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، لا تشمل المنشأة سوى الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض. يجب تطبيق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والتبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل لأول مرة. معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١: يلغي التعديل مطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١: يتيح التعديل إعفاءً إضافياً للشركة التابعة أن تصبح مطبق لأول مرة بعد الشركة الأم فيما يتعلق بمحاسبة فروق الترجمة التراكمية.	١ يناير ٢٠٢٢ م	التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٠١٨ م-٢٠٢٠ م	المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦، ٩، ١ ومعيار المحاسبة الدولي ٤١
تحظر التعديلات خصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والألات والمعدات أي عائدات من بيع البنود المنتجة قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان أحد الأصول يعمل بشكل صحيح".	١ يناير ٢٠٢٢ م	الممتلكات والألات والمعدات -العائدات قبل الاستخدام المقصود	معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦
تم تحديث التعديل ككل للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم ٣ بحيث يشير إلى الإطار المفاهيم لعام ٢٠١٨ م بدلاً من إطار عام ١٩٨٩ م.	١ يناير ٢٠٢٢ م	إطار مفاهيم التقرير المالي	المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣

السياسات المحاسبية المهمة (تمه)

١.٤ معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة (تمه)

١.١.٤ المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي ليست سارية بعد

لم يقم الصندوق بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

ملخص للتعديلات	سارية للفترة		التعديلات على المعايير
	السنوية ابتداءً من	أو بعد تاريخ	
أوضح التعديل ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية، وأن الحق في التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية فترة التقرير، وأن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل وذلك فقط إذا كان متضمناً المشتقات في التزام قابل للتحويل هي نفسها أداة حقوق ملكية ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.	١ يناير ٢٠٢٣ م	١ يناير ٢٠٢٣ م	معيار المحاسبة الدولي رقم ١
يعتبر هذا المعيار المحاسبي الجديد الشامل لعقود التأمين التي تغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. بمجرد دخوله حيز التنفيذ، سيحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ (إلى جانب تعديلاته اللاحقة) محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤) الذي تم إصداره في عام ٢٠٠٥ م.	١ يناير ٢٠٢٣ م	١ يناير ٢٠٢٣ م	المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧
يتعامل هذا التعديل مع مساعدة المنشآت في تحديد السياسات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.	١ يناير ٢٠٢٣ م	١ يناير ٢٠٢٣ م	معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢
هذه التعديلات بخصوص تعريف التقديرات المحاسبية لمساعدة المنشآت على التمييز بين السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية.	١ يناير ٢٠٢٣ م	١ يناير ٢٠٢٣ م	معيار المحاسبة الدولي رقم ٨
يتناول هذا التعديل توضيحاً بخصوص محاسبة الضرائب المؤجلة على المعاملات مثل عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل.	١ يناير ٢٠٢٣ م	١ يناير ٢٠٢٣ م	معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢
تتعامل التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ مع المواقف التي يكون فيها بيع أو مساهمة في الأصول بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروع مشترك. على وجه التحديد، تنص التعديلات على أن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على شركة تابعة.	لا ينطبق	١ يناير ٢٠٢٣ م	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق تفسيرات وتعديلات المعايير الجديدة هذه في القوائم المالية للصندوق عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه

التفسيرات والتعديلات أي تأثير مادي على القوائم المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولية.

٢.٤ النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة في حساب استثماري وودائع المرابحة التي تستحق خلال ثلاث أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ يتم قياس النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في قائمة المركز المالي.

٣.٤ الأدوات المالية

١.٣.٤ الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. عند الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة وجود أصل مالي أو مطلوب مالي غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات الإضافية والتي يمكن عزوها مباشرة إلى حياة أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي، مثل الرسوم والعمولات. يتم تحميل تكاليف معاملات الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصروف في بيان الدخل الشامل فور الاعتراف الأولي، يتم إثبات مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كما هو موضح في إيضاح ٣،٤، والذي ينتج عنه تسجيل خسارة مالية في بيان الدخل الشامل عند نشأة أصل جديد.

٤.٣.٤ تصنيف وقياس الأصول المالية

أدوات الملكية

أدوات الملكية هي أدوات تستوفي مفهوم الملكية من منظور المصدر، أي الأدوات التي لا تحتوي التزامات تعاقدية للدفع وتثبت وجود منفعة متبقية من صافي أصول المصدر.

يصنف الصندوق موجوداته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يقوم الصندوق بعد ذلك بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة باستثناء عندما يكون مدير الصندوق قد اختار عند الاعتراف المبدئي تعيين استثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تتمثل سياسة الصندوق في تحديد الاستثمارات عند تطبيق هذا الخيار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما تُحتفظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير التجارة.

ويتم الاعتراف بالخسائر في الدخل الشامل الأخر ولا يعاد تصنيفها فيما بعد إلى قائمة الدخل الشامل، بما في ذلك عند استبعادها. خسائر الهبوط (وعكس خسائر الهبوط) لا يتم التقرير عنها بشكل منفصل من التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. التوزيعات، عند عرض العائد على مثل هذه الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل عندما يكون لدى الصندوق الحق في قبض هذه المدفوعات.

أدوات الدين

هي تلك الأدوات التي تفي بتعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر المصدر، مثل عقود المرابحة والصكوك.

التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين يعتمد على:

• نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات.

• خصائص التدفق النقدي للموجودات.

واستنادًا على هذه العوامل، يصنف الصندوق أدوات دينه في واحدة من فئات القياس الثلاث التالية.

التكلفة المطفأة:

الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل تلك التدفقات النقدية مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة / الربح المستحق على المبلغ القائم منها، والتي لم يتم تصنيفها في قياس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بواسطة أي مخصصات خسائر ائتمان متوقعة معترف بها بقياسها كما هو موضح في الإيضاح ٣,٤، يتم الاعتراف بالأرباح المكتسبة من هذه الموجودات المالية في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إذا كانت التدفقات النقدية لأداة الدين لا تمثل مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة / الربح المستحق القائم منها، أو إذا لم تكن ضمن الموجودات المحتفظ بها للتحصيل أو المحتفظ بها لتجميع وبيع الأعمال، أو إذا تم تعيينها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من استثمارات الديون المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر من خلال قائمة الدخل الشامل. ضمن "صافي الربح / (الخسارة) في الاستثمارات التي تقاس بشكل إلزامي بالقيمة العادلة"، في الفترة التي تنشأ فيها. يتم عرض الربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة بشكل منفصل عن استثمارات الدين التي يتم قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ضمن "صافي الربح / (الخسارة) في الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة". يتم الاعتراف بإيرادات العمولات المحققة من هذه الموجودات المالية في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

نموذج الأعمال:

يعكس نموذج الأعمال كيف يدير الصندوق الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف الصندوق هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو جمع التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين ينطبقان (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج العمل "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. وتشمل العوامل التي ينظر إليها الصندوق في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة بشأن كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات داخليًا وإبلاغه إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها. وكيف يتم تعويض المديرين. يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع على المدى القريب أو هي جزء من محفظة الأدوات المالية التي تدار معا والتي يوجد لها دليل على نمط فعلي مؤخرًا لجني الأرباح على المدى القصير. تصنف هذه الأوراق المالي في نموذج أعمال "أخرى" وتقاس بنموذج القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

٤.٣.٤ تصنيف وقياس الأصول المالية (تتمه)

مدفوعات المبالغ الأصلية وفوائدها:

إذا كان نموذج العمل يحتفظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط دفع رأس المال والربح اختبار ("SPPP"). عند إجراء هذا التقييم، ينظر الصندوق فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الربح لا يشمل سوى الاعتبار للقيمة الزمنية للموارد ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح المتسق مع الإقراض الأساسي ترتيب.

عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلبات التي لا تتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعيد الصندوق تصنيف استثمارات الديون عندما يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك الأصول فقط. تتم عملية إعادة التصنيف من بداية فترة الإبلاغ الأولى بعد التغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغييرات نادرة جداً ولم يحدث أي شيء خلال هذه الفترة

٤.٣.٤ هبوط الأصول المالية

يقيم الصندوق على أساس مستقبلي الخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL") المرتبطة بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يعترف مخصص خسائر مثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعكس:

- مبلغ غير متحيز واحتماله مرجح يتم تحديده عن طريق تقويم نطاق من النتائج الممكنة
- القيمة الزمنية للنقود

المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية

٤.٣.٤ إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) عندما تنتهي حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو إذا قام الصندوق بتحويل حقوقه في الاستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب تمريري، وأن الصندوق لديه:

(أ) يقوم الصندوق بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى حد كبير، أو

(ب) لا يقوم الصندوق بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية إلى حد كبير، ولم يحتفظ الصندوق بالسيطرة.

عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من أحد الأصول (أو يدخل في ترتيب تمريري)، ولا يحول ولا يحتفظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الأصل ولا ينقل التحكم في الأصل، يتم إثبات الموجودات إلى حد استمرار مشاركة الصندوق في الأصل. في هذه الحالة، يعترف الصندوق أيضاً بالتزامات مرتبطة. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المرتبطة بها على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظ بها الصندوق. يقر الصندوق بالالتزام المالي عندما يتم تسديد الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء صالحيته.

٤.٤ تاريخ التداول المحاسبي

يتم الاعتراف أو إلغاء تحديد مشتريات ومبيعات الأصول المالية في تاريخ التداول (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصول). المشتريات والمبيعات بالطريقة المعتادة هي شراء أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسوية الأصول في الإطار الزمني المحدد بشكل عام عن طريق التنظيم أو الاتفاقية بالسوق.

٥.٤ مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي إذا، فقط إذا كان هناك لدى الصندوق حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة للموجودات المالية والمطلوبات المالية وينوي الصندوق التسوية على أساس المبلغ الصافي أو بيع الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

٤.٦ المصروفات المستحقة

يتم الاعتراف الأولي بالمصروفات المستحقة بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤.٧ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزامات (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل أن ينشأ عنه تدفق خارج لمنافع اقتصادية ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. لا يتم الاعتراف بالمخصصات لخسارة التشغيل المستقبلية.

٤.٨ استرداد الوحدات

الصندوق مفتوح للاشتراكات أو عمليات الاسترداد للوحدات في كل يوم عمل. يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم عمل (وتعد جميعها أيام التقييم). يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق لأغراض شراء أو بيع الوحدات بقسمة صافي قيمة الموجودات (القيمة العادلة لموجودات الصندوق مطروحة منها مطلوبات الصندوق) على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في يوم التقييم المعني.

يقوم الصندوق بتصنيف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات ملكية إذا اشتملت الوحدات القابلة للاسترداد على الخصائص التالية:

تخول الحائز لحصة تناسبه من صافي أصول الصندوق في حاله تصفيه الصندوق

• الأداة تقع في فئة الأدوات التي تخضع لجميع الفئات الأخرى من الأدوات.

• جميع الأدوات المالية في فئة من الأدوات التي تخضع لجميع الفئات الأخرى من الأدوات التي لها خصائص متطابقة.

• لا تشمل الأداة أي التزام تعاقدية بتسليم النقدية أو أي أصل مالي غير حقوق الحائز في الحصة التناسبية من صافي أصول الصندوق.

• ان مجموع التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الأداة طوال عمر الأداة يستند إلى حد كبير إلى الربح أو الخسارة، التغير في صافي الأصول المعترف بها، أو التغير في القيمة العادلة لصافي أصول الصندوق المعترف بها وغير المعترف بها على مدى حياة الأداة.

تتم المحاسبة عن الاشتراك والاسترداد للوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات بين حاملي الوحدات طالما أن الوحدات تصنف كأدوات ملكية.

٤.٩ الزكاة والضريبة

إن الزكاة والضريبة هي التزام على حاملي الوحدات، وبالتالي، لا يتم إدراج أي مخصص لهذا الالتزام في هذه القوائم المالية.

٤.١٠ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية إلى الصندوق ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق منه، بغض النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المتوقع استلامه، باستثناء الخصومات والضرائب والاستقطاعات.

٤.١١ دخل توزيعات الأرباح

يتم اثبات دخل توزيعات الأرباح إذا وجد، في قائمة الدخل الشاملة وذلك بتاريخ الإقرار بأحقية استلامها. وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة، فإنه يتم اثباتها عادة بتاريخ توزيعات الأرباح من الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل.

٤.١٢ أتعاب الإدارة

يتقاضى مدير الصندوق ٢% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق.

٤.١٣ نفقات أخرى

يدفع الصندوق النفقات المنسوبة إلى أنشطة الصندوق من أصول الصندوق وبحد أقصى ١% من صافي قيمة أصول الصندوق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: النفقات المرتبطة بتقييم أصول الصندوق من قبل الغير، ونفقات لجنة الرقابة الشرعية، ورسوم التمويل، وأتعاب الاستشاريين والمستشارين الضريبيين، والمستشارين القانونيين، والمستشارين المهنيين الآخرين والنفقات والرسوم الحكومية.

٤.١٤ صافي قيمة الأصول للوحدة

يتم احتساب صافي قيمة الأصول لكل وحدة والمفصح عنها في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي أصول الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٥. أتعاب الإدارة والحفظ والمصرفوات الأخرى
- في كل يوم تقييم، يقوم مدير الصندوق بتحميل الصندوق أتعاب إدارة بنسبة ٠,٥٪ من صافي قيمة موجودات الصندوق. و يسترد مدير الصندوق من الصندوق أي مصاريف يتكبدها نيابة عن الصندوق مثل أتعاب المراجعة والأتعاب القانونية وأتعاب مجلس الإدارة وأي رسوم أخرى مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى أساس يومي يتقاضى مدير الصندوق من الصندوق رسوم حفظ بنسبة ٠,٣٪ سنوياً
٦. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة
- تتمثل الأطراف ذات العلاقة للصندوق حاملي الوحدات ومدير الصندوق وصناديق أخرى يديرها مدير الصندوق. في سياق النشاط المعتاد تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأحكام الصادرة من هيئة السوق المالية. يتم اعتماد كافة معاملات الأطراف ذات العلاقة بواسطة مجلس إدارة الصندوق.
٧. إدارة المخاطر المالية
- ١-٧ عوامل المخاطر المالية
- الهدف من الصناديق هو الحفاظ على قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة حتى يتمكن من الاستمرار في توفير أفضل عوائد لحاملي الوحدات وضمان سلامة معقولة لحاملي الوحدات.
- أنشطة الصندوق تعرضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. ومدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والرقابة عليها ويشرف مجلس الصندوق وهو مسؤول في نهاية المطاف عن الإدارة العامة للصندوق
- يتم تحديد المخاطر والرقابة عليها في المقام الأول لتنفيذها على الحدود التي يضعها مجلس الصندوق. وللصندوق شروط وأحكام توثق وتحدد استراتيجياته التجارية الشاملة، وتحمله للمخاطر، وفلسفته العامة لإداره المخاطر، وهو ملزم باتخاذ إجراءات لإعادة توازن محفظته وفقاً لإرشادات الاستثمار.
- ويستخدم الصندوق أساليب مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها؛ ويرد شرح لهذه الأساليب بالأسفل.
- أ- مخاطر السوق
- (١) مخاطر السعر
- مخاطر الأسعار هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية للصندوق نتيجة للتغيرات في أسعار السوق الناجمة عن عوامل غير العملات الأجنبية وحركات معدل الفائدة. وتنشأ مخاطر الأسعار في المقام الأول من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. وتنوع مدير الصندوق محفظته الاستثمارية ومراقبة عن كثب حركة أسعار استثماراته في الأدوات المالية. وفي تاريخ المركز المالي، كان لدى الصندوق استثمارات في أدوات ملكية وصناديق استثمار.
- إن التأثير على صافي قيمة الأصول (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للاستثمارات في (٣١ ديسمبر) بسبب التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم على أساس تركيز الصناعة، مع وجود جميع المتغيرات الأخرى الثوابت الثابتة.
- ب- مخاطر الائتمان
- مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة طرف على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في خسائر مالية للطرف الأخر. يتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان في النقدية وشبه النقدية
- ج- مخاطر السيولة
- هي المخاطر المتمثلة في تعرض الصندوق لصعوبات في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالتزامات مرتبطة بمطلوبات مالية ويراقب مدير الصندوق متطلبات السيولة بشكل مستمر بغرض التأكد من كفاية التمويل المتوفر للوفاء بأي التزامات عند حدوثها.
- يقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة من خلال التأكد من توفر أموال كافية للوفاء بأي التزامات عند نشوئها، إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية محفظة الاستثمار أو عن طريق أخذ قروض قصيرة الأجل من مدير الصندوق،
- د- المخاطر التشغيلية
- مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن مجموعة متنوعة من الأسباب المرتبطة بالعمليات والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تدعم أنشطة الصندوق سواء داخلياً أو خارجياً لدى مقدم خدمة الصندوق ومن العوامل الخارجية الأخرى غير الائتمان والسيولة والعملات والسوق المخاطر مثل تلك الناشئة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية.
- يتمثل هدف الصندوق في إدارة المخاطر التشغيلية من أجل تحقيق التوازن بين الحد من الخسائر المالية والأضرار التي لحقت بسمعته في تحقيق هدفه الاستثماري المتمثل في توليد عوائد لحاملي الوحدات.

٧. إدارة المخاطر المالية (نئمه)
٢-٧ ءقءير القيمة العاءلة
- ئسئءد القيمة العاءلة للأءواء المالية المنءاولة في الأسواق النشءة إلى أسعار السوق المءرءة في نهاية الئءاؤل في ءاريخ الئقاربر المالية. يئم ءقبيم الأءواء الئ لم يئم الإبلاغ عن مبيعائها في يوم الئقبيم بأءءء سعر للمزايءة.
- السوق النشء هو السوق الئ ءم فيه معاملاء الأصول أو الالئزاماء بئرءء وءجم كافيين لئوفبر معلوماء الئسعبر على أساس مسئمر. يفئرض أن القيمة الءفئرية ناقصًا انءفاض قيمة الأءواء المالية الممنوأة بالئكلفة المطفأة ءقارب قيمها العاءلة. يءئوي الئسلسل البهري للقيمة العاءلة على المسئوياء الئالئة:
- مءءلاء المسئوى الأول هي أسعار مءرءة (غير معءلة) في الأسواق النشءة للأصول أو المطلبواء الممائلة الئ يمكن للكببان الوصول إليها في ءاريخ القياس؛
 - مءءلاء المسئوى ٢ هي مءءلاء غير الأسعار المعروضة المءرءة في المسئوى ١ والئ يمكن ملاحظئها للأصل أو الالئزام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
 - مءءلاء المسئوى ٣ هي مءءلاء لا يمكن ملاحظئها للأصل أو الالئزام.
- ئشءمل الاسئاماراء الئ ءسئءد قيمئها إلى أسعار السوق المءرءة في الأسواق النشءة .
٨. الأءءاء اللاحقة
- كما في ءاريخ المواقفة على هذه القوائم المالية لم ءكن هناك أءءاء لاحقة هامة ءءطلب الإفصاح أو الئعءيل في هذه القوائم المالية .
٩. آخريوم ءقبيم
- كان آخريوم ءقبيم للسنة هو ٣١ ءيسمبر ٢٠٢٢ م
١٠. اءءاء هامة
- ءلال السنة المنئيهة في ٣١ ءيسمبر ٢٠٢١ م ءم إسئرءاء كامل وءءاء الصئءوق، بالئالي لا يوجد أي وءءاء مشءرك بها كما في ءاريخ الئقرب. قامء إدارة الصئءوق بإءراء ءقءير لإءءمالية زياءة الأصول عن طربق الاسئراكاء، والاءارة مطمئنة لءقءربئها على ءأمبن الاسئراكاء اللازمة لمواصلة عملياء الصئءوق في المسئقبل القرب.
١١. اعءماء القوائم المالية
- ئمء المواقفة على هذه القوائم المالية الإصءارها من قبل مجلس إدارة الصئءوق في ٢٦ مارس ٢٠٢٣ م (الموافق ٥ رمضان ١٤٤٤هـ).